

المزروعي: الإمارات تولي اهتماماً كبيراً بتنويع مصادر الطاقة



تعمل وزارة الطاقة والبنية التحتية، بالتعاون مع الهيئات الاتحادية والمحلية المختصة على تحقيق الأهداف 6 و7 و11 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة بحلول عام 2030 ومراقبة جودة الهواء في مشاريع الصيانة والإنشاء لتوفير بيئة عمل صحية وضمان سلامة العاملين داخل مكان العمل وخارجه ثم تحديد العناصر التي تؤثر في جودة الهواء الخارجي والحد المسموح به وضمان استدامة الطاقة والبنية التحتية والنقل والإسكان وذلك انسجاماً مع مئوية الإمارات 2071 ومساهمة من الوزارة في دعم عبور دولة الإمارات بسلسلة لخمسين عاماً مقبلة من الإنجازات.

وقال سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة والبنية التحتية، بمناسبة انطلاق فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة 2021: تركز الوزارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها تمكين الوصول إلى الطاقة النظيفة بأسعار معقولة وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة وتسهم في النمو الاقتصادي المستدام والأنظمة البيئية السليمة وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها قضايا مهمة ضمن مشروع دولة الإمارات لخمسين عاماً مقبلة من الإنجازات الطموحة التي تسهم بريادة الدولة عالمياً وتحقيق المركز الأول في مؤشرات التنافسية

العالمية، إلى جانب تحقيق السعادة وجودة الحياة لأفراد المجتمع.

وأضاف: «في سبيل ما سبق ذكره أطلقت وزارة الطاقة والبنية التحتية، بالتعاون مع شركائها في الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، إلى جانب القطاع الخاص العديد من المشاريع النوعية والمبادرات الطموحة التي تحقق التطلعات المستقبلية وتشمل دليل الاستدامة للمباني والطرق وهو دليل لتنفيذ المبادئ التوجيهية الاتحادية للطرق المستدامة والمباني المستدامة وتم تطويره بناء على أفضل الممارسات العالمية لتلبية وملاءمة متطلبات واحتياجات دولة الإمارات، مما سيؤدي إلى رفع كفاءة الأصول وبالتالي تقليل تكاليف الصيانة والتشغيل وحسب الدليل يجب أن تتمتع المباني والطرق التي تم أو سيتم إنشاؤها بمعايير كفاءة طاقة عالية، وكفاءة استهلاك مياه عالي واستخدام مواد بناء مستدامة، فضلاً عن إدارة النفايات، وتحقيق رفاهية وسعادة المستخدمين، وتقليل التأثير السلبي للمشاريع على البيئة والمناخ».

تنويع مصادر الطاقة

وتابع: «تولي دولة الإمارات، اهتماماً كبيراً بتنويع مصادر الطاقة، والحفاظ على البيئة وقد اتبعت نهجاً طويل الأمد للتخطيط لمستقبل الطاقة ورسم ملامح القطاع، ففي عام 2017 أطلقت الإمارات استراتيجيتها للطاقة 2050 التي تعتبر أول خطة موحدة للطاقة في الدولة توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، والالتزامات البيئية العالمية وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات؛ حيث تستهدف رفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة إلى 50% بحلول عام 2050».

وأضاف: «حريصون في دولة الإمارات على التوجه نحو الطاقة المتجددة أو الطاقة البديلة النظيفة والإمارات دولة غنية بالهيدروكربونات ولديها مزيج متنوع من الطاقة (الغاز الطبيعي إلى الطاقة الشمسية)، وذلك يضعها بين الدول الأولى التي لديها إمكانات لتطوير طاقة الهيدروجين بشكل أكبر بناء على خبرتها الواسعة في صناعة النفط والغاز والطاقة المتجددة».

توفير الاستهلاك

وذكر أن وزارة الطاقة والبنية التحتية، حققت نتائج ملموسة في توفير استهلاك الماء والكهرباء والانبعاثات الكربونية في مشاريع الأحياء السكنية التي ينفذها برنامج الشيخ زايد للإسكان في مختلف إمارات الدولة، دعماً لتوجهات ورؤية حكومة دولة الإمارات 2021 في مجال التنمية المستدامة وتحقيق بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة تسهم في جودة حياة الأفراد، فقد سجّلت انخفاضاً في استهلاك الكهرباء في 8 أحياء سكنية بنسبة 20% أي ما يعادل تشغيل 2217 مسكناً سنوياً وسجّلت انخفاضاً في استهلاك الماء في مساكن الأحياء السكنية بنسبة 40% أي ما يعادل ملء 100 مسبح أولمبي سنوياً كما خفض البرنامج من الانبعاثات الكربونية بنسبة 27% أي ما يعادل انبعاث كربوني لـ 8,700 سيارة لمدة عام كامل.

مساكن مستدامة

وتابع أن البرنامج يسير وفق استراتيجيته وأهدافه ورؤيته في تحقيق الريادة في مجال الإسكان والاستدامة وتوجهات حكومة دولة الإمارات ورؤيتها المستقبلية العالمية في مجال الطاقة والبيئة وجودة الحياة. مشيراً إلى أن البرنامج يشيد مساكن حكومية مستدامة وفقاً لأعلى المعايير العالمية مما يسهم في تعزيز الكفاءة في ترشيد استهلاك المياه والطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية مع الحرص في تبني أحدث المعايير والمواصفات البيئية عند تشييد مشاريع الأحياء السكنية بهدف تقليل الأثر البيئي وتعزيز ترشيد استهلاك الطاقة وخفض البصمة الكربونية لحماية البيئة والموارد الطبيعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن الوزارة تستخدم التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في تنفيذ المشاريع التنموية، الأمر الذي يدعم التوجه القائم على استدامة المشاريع من ناحية العمر الافتراضي وحاجتها للصيانة إلى جانب مساهمتها في خفض زمن وتكلفة

التنفيذ والتشغيل فعلى سبيل المثال تستخدم في مشاريع الطرق تقنية إعادة تدوير الأسفلت البارد التي تعتمد على تكسير وخط ووصف وضغط الطبقات الإسفلتية الموجودة مع طبقات جديدة؛ بحيث سيكون للطبقات الجديدة خصائص أفضل من تلك القديمة بفضل خلطها مع الإسمنت وضغطها باستخدام الآلات المتخصصة لهذا الغرض، إلى جانب استخدام مادة «البوليمر» في خلطة الأسفلت لخصائصها المتميزة ومساهمتها في تحمل الأوزان الثقيلة للشاحنات. كما أشار إلى أن تحقيق الوزارة لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بمنظومة عملها (6 و7 و11) يتطلب نهجاً واضحاً من أصحاب المصلحة من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها المدن؛ بحيث يركز هذا النهج على وضع الحوكمة الصحيحة لاستراتيجية البنية التحتية من خلال تسخير قدرات الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع في جميع أنحاء دولة الإمارات والعالم.

تحسين كفاءة الطرق

كما أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية لسائقي الشاحنات التي تهدف إلى تطوير وتحسين كفاءة الطرق الاتحادية وتحقيق التنقل الآمن من خلال إنشاء وتوفير استراحات قصيرة لسائقي الشاحنات من خلال استخدام المواد المعاد تدويرها والتقنيات الخضراء لمستخدمي الطرق؛ حيث نفذت الوزارة 8 استراحات للمركبات والشاحنات على الطرق الاتحادية، بهدف تخفيف الازدحام في وقت حظر سير الشاحنات، وتفادي وقوفها في أماكن غير مخصصة على جانب الطريق، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى حوادث مرورية، كما أنها توفر مكان لراحة السائقين، كون القيادة فترات طويلة تؤدي إلى الإرهاق الذي يؤدي إلى حوادث مرورية يذكر أن الحاضنات تستوعب 88 شاحنة و112 مركبة نقل أو سيارة عادية؛ حيث ستسهم نتائج المشروع في إسعاد مستخدمي الطريق وسلامتهم وأمنهم، إضافة إلى تقليل عدد الوفيات الناجمة عن الحوادث. (وام)